الأمم المتحدة

A/55/943–S/2001/490

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 May 2001

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البنود ٤٠ و ٤١ و ٨٥ و ٩٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه القرار رقم ٦٠٥٣ المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ المعنون ''قضية القدس''، المعتمد في الدورة العادية الخامسة عشرة بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة – مصر.

وأرجو أن تتفضلوا بالتنبيه باتخاذ الترتيبات اللازمة لإصدار وتوزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال أرقام ٤٠، ٤١، ٨٥، و ٩٨ وكوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) ناصر القدوة
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

220501 220501 01-37743 (A)
0137743

ملحق الرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

قضية القدس

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى توصية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الخامسة والستين،
- وعلى قرارات مؤتمرات القمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،
- وعلى قراراته السابقة المتعلقة بالموضوع،
- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

وإذ يتابع بقلق استمرار تردي الأوضاع في مدينة القدس نتيجة الممارسات الإسرائيلية المستمرة لتهويد المدينة، وطرد المواطنين الفلسطينيين والاستيلاء على ممتلكاتهم وتوسيع المستوطنات القائمة، وفرض الحصار بصورة متكررة،

يقرر

١ - **التأكيد** على السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية وأهميتها كعاصمة للدولة الفلسطينية، ولضمان التواصل الجغرافي ولحرية الحركة والنشاط الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

٢ - **التأكيد** على عروبة القدس وآثارها ومقدساتها وبخاصة حائط البراق باعتباره أثرا إسلاميا فلسطينيا عربيا، والتأكيد على ما جاء في وثيقة لجنة الفقهاء الدولية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠)، التي شكلتها بريطانيا مع عصبة الأمم، والتي أثبتت الحق العربي في حائط المبكى.

٣ - **تحميل** إسرائيل مسؤولية أي خطر يهدد حائط البراق بالاعتداء عليه من قبل السلطات الإسرائيلية أو المتطرفين اليهود، بأي شكل كان.

٤ - **التأكيد** على الموقف العربي الثابت بشأن عدم شرعية محاولات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والتذكير بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠

الخاص بقطع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

٥ - **مطالبة** المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف كافة ممارساتها وإجراءاتها غير الشرعية في القدس، والمخالفة لجميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي والحفريات، وسحب الهويات وفرض الحصار.

٦ - **دعوة** الهيئات الإنسانية والحقوقية إلى مساندة الدعوى القضائية لإثبات عدم شرعية استئجار الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي التي تنوي بناء سفارة أمريكية عليها.

٧ - **تكثيف** الجهود مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتفعيل قرار المجلس التنفيذي رقم ١٥٩ م ت/٣،٤،١ المتعلق بالقدس وقرار المؤتمر العام رقم ٣٠ م/٢٨ لتأمين إنجاز المهمة المنوطة بالخبير الأمريكي أوليغ جربار المكلف بإعداد تقرير حول التراث الثقافي للقدس وفقا لروح اتفاقية عام ١٩٧٢ الخاصة بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي.

٨ - **مناشدة** الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية الامتناع عن المشاركة في مؤتمرات تعقد في مدينة القدس ما دامت المدينة محتلة ولم يتم التوصل إلى حل بشأنها.

٩ - **تكليف** الأمانة العامة بتكثيف الاتصالات مع كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها لشرح قضية القدس وتأكيد الموقف العربي نحوها، وكذا تأكيد هذا الموقف في المؤتمرات والمحافل الدولية، والعمل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية خاصة القرار ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والقرار ٢٥٢ الذي يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس.

١٠ - **اتخاذ** الإجراءات الكفيلة بتفعيل دور صندوق الأقصى في تمويل مشاريع للمحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ولمواجهة سياسة العزل والحصار.